

الدرس 834 من الذي يجوز استفتاؤه؟

حسن بخاري

ويجوز استفتاء من عرف بالأهلية او ظن او ظن باشتئاره بالعلم والعدالة وانتصابه والناس مستفتون له ولو قاضيا وقيل لا يفتني قاض في المعاملات. نعم اه انتقلنا الى مسألة قلنا يجب على المستفتى ان يسأل العالم - 00:00:00

فكيف يعرفه؟ قال يجوز استفتاء من عرف بالأهلية او ظن باشتئاره اذا اما ان يقع له العلم او الظن والعلم انما يقع للعامي وهو لا سبيل له الى معرفة مسائل العلم واصحاب العلم. لكن قال من عرف بالأهلية. وهذا قلت لك - 00:00:19

اذا تقرر علمه في المجتمع وبين الناس ان فلانا فقيه وعالم ومفتى فاذا وقع له العلم اقتصر عليه في سؤاله فاذا ما حصل له العلم كقائد غريب على البلد وحديث عهد بالبلد وباهلها يكفيه وقوع الشهرة - 00:00:40

لهذا الشخص بالعلم في البلد. قال او ظن باشتئاره بالعلم والعدالة وانتصابه والناس مستفتون له فهذه قرائن وامارات وان لم يعرف العالم ولا يعرف شأنه ولا سيرته ولا منصبه في العلم فهذا قرائن تدل على عرف بالعلم - 00:01:02

والفتوى وينتصب للتدريس والناس يقصدونه وهو يفتئهم قال ولو قاضيا ثم قال بعدها وقيل لا يفتني قاض في المعاملات بعض الاصوليين يرى ان القاضي منصبه القضاء ولا يستفتى والفرق بين الفتوى والقضاء والحكم في القضاء الالزام - 00:01:22

فالقاضي يحكم الزاما والمفتى يفتئي وليس فتواه بملزمة فقالوا في المعاملات وظيفة القاضي الفصل بالحكم في قضائه وليس له الفتوى ويفتر عن القاضي شريح رحمة الله عليه قوله انا اقضى ولا افتئي - 00:01:42

وشريح تولى القضاء منذ خلافة عمر رضي الله عنه ثم لم يزل وما غيره احد عن منصبه في قضاء الكوفة حتى مات رغم تعاقب الولاة قيل قضى خمسا وستين سنة في قضاء الكوفة وقيل ثمانين سنة. ومات عن عمر يتتجاوز فيه المئة - 00:02:02

فكان لا يقدم عليه احد في القضاء لحذقه فيه واصابتة الحق رحمة الله عليه. فيذكر عنه انه يلتزم القضاء قالوا فيكتفى بقضائه ولا حاجة الى فتواه. هنا يقول المصنف فمن عرف بالفتوى والعلم والعدالة فانه يكتفى بذلك - 00:02:22

طيب السؤال هل يجوز ان يقتصر العامي في معرفة علم العالم بخبر واحد؟ ام لا بد من الاستئمار والاستفاضة وعلم الناس ستأتي المسألة الان. نعم وقيل لا يفتني قاض في المعاملات لا المجهول - 00:02:42

فالاصح وجوب البحث عن علمه والاكتفاء بظاهر العدالة وبخبر الواحد. نعم. قال لا المجهول لا يصح للعامي ان يستفتني مجهولا ليس المقصود هنا جهالة العين بل جهالة الحال بالعلم والعدالة واهليته للفتوى - 00:03:00

لا يجوز ولو فعل فهو مفرط فان اقتصر على سؤال مجهول في مسألة من احكام تتعلق به للعمل فانه مفرطون ولا تبرأ ذمته لو كان اخطأ الحكم وهذا الفرق الكبير الان لو استفتى العامي مفتيا اهلا فاختطا في فتواه - 00:03:21

فان العامي بريء الذمة لانه عمل بما في وسعه واجبه السؤال وقد سأله واجبه قصد اهل العلم وقد قصد واحد العلم من اهله وقد فعل فان كان الفعل الذي فعله خطأ - 00:03:45

فقد برأت ذمته ولا تبرأ عليه. سواء كان هذا في نكاح او طلاق او في عبادة او في بيع او في ايجاره ايا كان الحكم فاذا عمل بما افتاه المفتى الاهل فقد برأت ذمته. وهذا هو وجه الفرق بينه وبين مسألة استفتاء المجهول - 00:04:02

فان المجهول ان افتاه وفعل ذلك تهاون وتفريط ما برأت ذمته. عند الخطأ وعدم اصابة الحكم ولا يقول استفتت فافتت. ان كان قد سأله مجهولا وهذا ينبه الناس عليه اليوم في تساهلهم بسؤال من يلقونه دون علم منهم باهليته للفتوى او حظه من العلم - 00:04:22

وي فعلون هذا من باب اما التساهل والعجلة في الوصول فيسأل من يلقى. وبمجرد ان يلقى من سيماه الخير والصلاح ظنه صاحب علم

فسأل بالمسجد الحرام ايام المناسك يسأل كل احد يعمل في المسجد الحرام عند الباب وفي الطرقات وسائق السيارات والشاحنات
فيظنون ان امور المناسك - [00:04:46](#)

هذه من المعلومة من الدين بالضرورة عند كل من هو في مكة ايام المناسك فهذا مما يحسن التنبية عليه. قال لا المجهول. فاذا باتفاق
استفتاء المجهول لا يصح. ولا تبرأ به ذمة المستفتى - [00:05:08](#)

طيب وبناء عليه قال فالاصح وجوب البحث عن علمه هذا لا يطالب به المستفتى العامي على وجه البحث والنظر والتنقيب. ولذلك
قال والاكتفاء بظاهر العدالة وبخبر واحد قال والاصح انه لو اخبره واحد ان فلانا هذا من علماء البلد وانه من يسأله هنا فيكتفى
بذلك وبظاهر عدالته - [00:05:22](#)

فيما يرى من حاله. فان وقع له كما سبق من الاشتهر والاستفاضة في بين الناس في المجتمع ان فلانا له حظ من الفتوى والعدالة
كان هذا هو الذي تبرأ به الذمة يقينا. نعم - [00:05:50](#)

للعامي سؤاله عن مأخذ استرشادا ثم عليه بيانه ان لم يكن خفيا. وللعامي يعني يجوز له من حق العامي على المفتى من حق
المستفتى على العالم ان يسأله عن مأخذ - [00:06:07](#)

ما المقصود بالأخذ عن الدليل هذا من حقه ان يسأل قال استرشادا. يعني لا عنادا ولا مكابرة ولا لجأا في محاولة المماحة مع العالم
فان هذا لا يحق له. لكن لو سأله فاجابه المفتى - [00:06:24](#)

جواز او بالمنع بالوجوب او بالكرامة او اي حكم فانه من حقي ان يسأل عن مأخذ في الحكم وها هنا يذكر الفقهاء جملة من ادب
السؤال وعرضه واستفتاء المفتى وكيف يحسن ان يقول اذا خاطب او يكتب اذا - [00:06:45](#)

في رقعة السؤال في جملة من الادب التي كانوا يحرضون على التنصيص عليها والاشارة الى حق العالم من الاحترام والتقدير وحق
العامي من الادب بين يديه عند السؤال. قال فاذا سأله استرشادا له ذلك. وعليه يعني على المفتى - [00:07:02](#)

بيانه بيان ماذا المأخذ للحكم ان لم يكن خفيا. يعني ان لم يكن دليلا غامضا خفيا لا يبلغ العامي بعقله وادراته ان يفهمه فاذا سأله
والمسألة فيها دليل واضح وواية صريحة وحديث جلي اجابه. واذا كان اجماعا واتفاقا ذكره له - [00:07:22](#)

لكن اذا صارت المسألة تتعلق باستنباط دلالة مفهوم موافقة او مخالفة او بتقييد مطلق وجمع دليل الى اخر او بترجح وكلام فقهاء
وتصحیح حديث وتضعیفه او علة وقياس فانه يعتذر له بان المسألة فيها من الغموض في الدليل ما يعتذر له - [00:07:51](#)

عن جوابه عليه - [00:08:11](#)